بلينكن: لا مؤشرات ملموسة تفيد برغبة إيران العودة للاتفاق النووي



أعلن وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن الأحد أنّ بلاده لم تر بعد مؤشرات ملموسة حول استعداد إيران "للقيام بما هو ضروري" من أجل الامتثال للاتفاق النووي والسماح بالتالي برفع بعض العقوبات الأميركية.

وقال لمحطة "سي ان ان" التلفزيونية الأميركية أثناء تعليقه على المفاوضات غير المباشرة في فيينا، "السؤال الذي ليس لدينا إجابة عليه بعد هو ما إذا كانت إيران، في نهاية المطاف، مستعدة للقيام بما هو ضروري للامتثال مجدداً للاتفاق".

ويتعثر تطبيق الاتفاق الموقع العام 2015، منذ انسحاب واشنطن أحادياً منه العام 2018 في ظلّ رئاسة دونالد ترامب.

غير أنّ إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن ترغب في العودة إليه وتشارك في مفاوضات غير مباشرة مع إيران في فيينا. ومن المقرر أن تستأنف المحادثات في مستهل الأسبوع المقبل في العاصمة النمسوية.

وقال بلينكن لمحطة "ايه بي سي"، "نحن نعرف العقوبات التي يجب رفعها إذا لم تكن متوافقة مع الاتفاق النووي".

وأضاف أنّ "إيران، على ما أعتقد، تعرف ما يتعين عليها القيام به للعودة إلى الامتثال للاتفاق بخصوص الجوانب النووية، ولم يتبين لنا ما إذا كانت إيران مستعدة لاتخاذ قرار".

وتابع "هذا هو الرهان، ولا جواب لدينا إلى الآن".

وأكد بلينكن أن حملة إدارة ترامب القائمة على ممارسة "أقصى درجات الضغط" على الجمهورية الإسلامية "لم تفض إلى النتيجة التي نسعى إليها جميعا".

وأعرب المشاركون الأوروبيون في محادثات فيينا عن تفاؤلهم مع اختتام آخر جولة من المفاوضات الأربعاء.

وقال الدبلوماسي الأوروبي إنريكي مورا الذي يرأس المحادثات بين روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيران في تغريدة الأربعاء "حققنا تقدما جيدا. (هناك) اتفاق بدأت ترتسم ملامحه".

وتجري مفاوضات غير مباشرة بين واشنطن وطهران في فيينا منذ مطلع نيسان/أبريل، فيما تلعب الدول الخمس الأخرى الموقّعة على الاتفاق دور الوسيط.ويأمل دبلوماسيون بإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق قبل انتخابات الرئاسة الإيرانية المزمع عقدها في 18 حزيران/يونيو.في الأثناء، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأحد أنها ستؤجّل حتى الاثنين مؤتمرا صحافيا مرتقبا لمديرها العام رافايل غروسي.وذكرت أن غروسي "يواصل مشاوراته مع طهران في ما يتعلق بالتفاهم التقني بين إيران والوكالة الأممية".

وحدّت طهران في شباط/فبراير من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوصول إلى المواقع النووية التي كانت تراقبها، لكنها سمحت بمواصلة بعض عمليات التفتيش بينما تجري محادثات فيينا.